الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع الأطراف المعنيين، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية» (**الحياة**، ١٤/٢/١٩٨٩)؛ وذكر مصدر دبلوماسي ان وزير الخارجية السورية أبلغ الى الوفد الاوروبي «ان مواقف رئيس منظمة التحرير، ياسر عرفات، لا يمكن ان تدفع اسرائيل الّا الى مزيد من التصلّب؛ وأوضح ان دمشق تؤيد تشكيل وفد عربي مشترك يضم الفلسطينيين في المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**).

ولا تعارض منظمة التحرير الفلسطينية موضوع تشكيل وفد عربي مشترك الى المؤتمر الدولي للسلام، في حال تقرر عقده. فقد قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف: «اننا نقبل بأن نكون جزءاً من الوفد العربي المشترك في أي لقاء دولي؛ ولكن نرفض ان يكون هناك وفد سوري ـ فلسطيني، ووفد اردني ـ فلسطيني، لأن هذا يعني ان المشاركة في التمثيل تنعكس على المشاركة في الحقوق، ولا تأتي بأي نتيجة» (من مقابلة مع صلاح خلف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤). وكان من بين ما تدارسته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال دورة اجتماعاتها، في أوائل شباط (فبراير)، «الجوانب السياسية والفنية لزيارة الوفد الفلسطيني الرفيع المستوى، الذي سيتوجه الى دمشق، وحدّدت سياسة المنظمة الجديدة تجاه سوريا، والنقلة النوعية التي ستشهدها هذه العلاقات» (**الحياة**، ١٤/٢/١٩٨٩). وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، صرّح بأن الوفد الفلسطيني الى دمشق سيبحث في «امكانية زيارة ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والتمهيد لها» (**الاهرام**، ٣٠/١/١٩٨٩). وقد زار رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبدربه، دمشق و«التقى خلالها عدداً من المسؤولين السوريين، وبحث معهم [في] ترتيبات هذا اللقاء... [و] توقع... ان يعقد لقاء فلسطيني ـ سوري على أعلى المستويات خلال فترة قصيرة» (أ. ع. **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٣٦، ١٢/٢/١٩٨٩، ص ٦).

ورأى مراقب فلسطيني ان «تعنّت دمشق في مواقفها السابقة شكل العقدة الأساسية أمام تطوير وضع أكثر انسجاماً بين دول الطوق العربية؛ كما ان تورط سوريا غير المجدي في لبنان، وعداءها المقيت لقيادة م.ت.ف. جعلها متخلفة عدة خطوات عن تطور الاحداث في المنطقة... وتدرك دمشق، تماماً، ان مسألة استعادتها لاراضيها في الجولان يصبح ممكناً من طريق احد خيارين: الحل العسكري، أو ربط استعادة الجولان بالحل الشامل الذي تنادي به منظمة التحرير. وأما امساك دمشق بالورقة الفلسطينية، فقد بات حلماً سورياً أثبتت تجارب السنين الماضية انه غير قابل للتحقيق. وما دامت جهود دمشق لاحتواء الحالة اللبنانية باءت بالفشل، فالمنطقي ان تسعى الى التكيف مع حقائق الصراع الشرق أوسطي؛ غير ان هذا التوجه الجديد لا يزال مرتجاً، فقد طال تلكؤ دمشق ازاء اعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة؛ كما ان اللقاء السوري ـ الفلسطيني متوقع منذ فترة ليست بالقصيرة، في حين ان تسارع الاحداث في المنطقة، سواء فيما يتعلق بحل الازمة اللبنانية، أو بخصوص الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لم يعد يحتمل مثل هذا التلكؤ... [و] انطلاقاً من هذه الرؤية، أبدت م.ت.ف. تجاوباً كبيراً مع جهود الوساطة العربية للمصالحة مع دمشق... واذا ما تحقق ذلك، فانه سيسهم، اسهاماً كبيراً، في تطوير العلاقات السورية ـ المصرية، وربما العراقية ـ السورية. لقد أثبت الصراع العربي ـ الصهيوني ان مصر [و] سوريا [و] العراق وفلسطين هي التي تتخذ قرار الحرب وتنفذه؛ وهي، مجتمعة، قادرة على اقرار وتحقيق السلام. والاردن، الذي كان نقطة ضعف هذه الاطراف في الحرب، يمكن ان يلعب دوراً أساسياً في الحل، بعد انفصاله عن فلسطين منذ ٣١/٧/١٩٨٨» (**المصدر نفسه**، ص ٦ ـ ٧).

التكتلات الاقليمية

شهد شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ اقامة تكتلين اقتصاديين عربيين، احدهما في مغرب الوطن العربي، والآخر في مشرقه. ففي ١٧/٢/١٩٨٩، أعلن، في مراكش، «قيام اتحاد المغرب العربي بين المغرب وليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا، ومعاهدة انشاء الاتحاد... وجاء في نص حيثيات المعاهدة: ان اتحاد المغرب العربي يعد خطوة حاسمة على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وهو يأتي لتدعيم الامم الاسلامية والقارة الافريقية ولخدمة